اللفظ من قرينة ولا قرينة هنا بل هنا قرينة دالة
على خلافه وهي كون البحث في مطلق الكلام البليغ فاندفع
ماقيل ان اراد بعدم كونه مفهوما من اللفظ ان اللفظ
لايدل عليه صريحا وهو مسلم لكنه لايفيد وان اراد انعبارته
لاتحتمل هذا المعنى وهو ممنوع وذلك لان مجرد كون المعنى
محتملا لايكفي في اتمامه على وجه الافادة بل لابد له
من قرينة ولا قرينة كما عرفت وعن الثاني بقوله واما
الثاني فلا يدفع الفساد الخ وتوجيهه انا لانسلم ان
الحد بمعنى النهاية واضافته الى الايجاز بمعنى اللام بل
الحد بمعنى المرتبة والاضافة بيانية اذ الايجاز لكونه
عبارة عن امتناع المعارضة لايتصور التفاوت فيه كما
يتصور في البلاغة ويؤيد كون الحد بمعنى المرتبة
والاضافة بيانية قول صاحب الكشاف وكان بعضه بالغا
حد الايجاز وبعضه قاصرا عنه يمكن معارضته ووجه التأييد
ان ضمير عنه راجع الى حد الايجاز لا الايجاز لان الاصل
في القصة هو المضاف فارجاع الضمير اليه اولى كالعطف عليه
وقوله يمكن معارضته صفة كاشفة تفاوتا فلو كان الحد
بمعنى النهاية والاضافة بمعنى اللام لم يصح قوله وبعضه
قاصرا عنه يمكن معارضته اذ لا يلزم من القصور عن نهاية
الايجاز امكان المعارضة لجواز ان يكون قاصرا عن نهاية
الايجاز داخلا في اواسطه بخلاف ما اذا قيل الاضافة
بيانية فان القاصر عن الحد حينئذ قاصر عن اصل المعارضة
فيمكن المعارضة بالضرورة وفيه بحث لان كونه صفة كاشفة
ممنوع لجواز كونه مختصة كما هو الاصل في الوصف والمناسب
لمقام بيان الاختلاف الكثير ولو سلم ان الحد بمعنى النهاية

فلا

فلا يفيد لانه لايدفع الفساد وهو كون الظرف الاعلى اليه
تنتهي البلاغة كما صرح به المصنف متناولا لما ليس في
تلك المرتبة والمقصود دفعه فظهر ان قوله على ان الحق
اشارة الى الجواب المنفي وقوله فلا يدفع الفساد الى
التسليمي قال ومما الهت بين النوم واليقظة الخ اقول
حمل كلام المصنف على ما افاده الشارح وان كان بعيدا
من جهة اللفظ لان تقديم الخبر على ما عطف عليه المبتدا
في مقام الالباس ضعيف لكنه قريب من جهة المعنى اما
نقلا فلظاهر كلام المفتاح وصريح كلام شرحه ونهاية
الايجاز واما عقلا فلما لايخفى ان بعض القرآن اكثر اشتمالا
على المزايا واللطائف من بعض مع استوائها في الايجاز
كما قيل • در بيان و در فصاحت كي بدر يكسان سخن • كه چه
كونيده بورحون حافظ وقول اصمعي • در كلام ايدوك چونكه
وحي منزلست • كي بورتبت يدي مانند يا ارض ابلعي لكن ههنا
بحثان لابد في تحقيق المقام من ايرادهما وحلهما الاول
ان التفاوت في البلاغة سلمنا انه ممكن في كلام البشر
لان بلاغته حد ما يعثر عليه من الخواص المناسبة للمقام
بقدر طاقته فان اعتبر احد خواص معينه في تركيبه او حمل
تركيب غيره عليها يعد بليغا وان اعتبر آخر اكثر منها في
تركيبه او حمل تركيب غيره عليه بعد ابلغ لايجب رعاية
جميع الاعتبارات المناسب للمقام في نفس الامر حتى
لايبقى فرق بين بليغ وبليغ ولا يعد بليغا كلام ترك
فيه اعتبار من الاعتبارات المناسبة للمقام في نفس الامر
لان زعم المتكلم وكل منهما باطل واما في كلام الله تعالى
الذي لايعزب عن علمه مثقال ذرة فالتفاوت غير ممكن

Copyright © King Saud University